Strategy
WATCH

المرصد
الاستراتيجي

معركة حلب وتأثيرها على الصراع القائم في سوريا

23 ديسمبر 2016

نشر معهد دراسات الأمن الوطني (INSS) بتل أبيب تقريراً في 15 ديسمبر 2016، بعنوان: (The Battle for Aleppo: Implications of the Ongoing War in Syria) تناول مضامين معركة حلب ونتائجها على الأزمة السورية؛ مشيراً إلى أن الصراع قد حُسم في ثاني أكبر مدن سوريا لصالح قوات الأسد المدعومة بالتحالف الروسي الإيراني المدعومة بقوات حزب الله والميليشيات الشيعية، في حين شعرت قوات المعارضة بالخيانة كونها عانت من الحصار والجوع والدمار الذي ضرب مناطقهم وأدى لسقوط مئات الضحايا واستخدام البراميل المحملة بغاز الكلور فيما اكتفى العالم بالصمت على كل ذلك ولم يوفي أي طرف بتعهداته والتزاماته.

فالولايات المتحدة التي تعهدت بتحقيق انتقال سياسي ينهي حكم الأسد المستبد لم تكلف نفسها التحرك قيد أنملة، أما السعودية وتركيا، البلدان السنيان الرئيسيان في المنطقة اللذان وعدا بإنشاء حكم سني للأغلبية السنية في سوريا، لم يقوما بأي جهد لمواجهة القوات الإيرانية والروسية التي تقاتل لتثبيت النظام العلوي الذي يقوده الأسد، في حين تخلى المجتمع الدولي عن الشعب السوري وفشل في وقف حمام الدم الذي تسبب بمقتل ما لا يقل عن نصف مليون سوري، وتسبب بكارثة إنسانية غير مسبوقة.

وتجلى للعيان في معركة حلب فشل سياسة الولايات المتحدة بصورة واضحة؛ فبينما كان وزير الخارجية الأمريكية جون كيري ونظيره الروسي لافروف يجتمعان في محاولة للتوصل لحل للأزمة السورية كانت طائرات ومدفعية نظام الأسد تدك الأحياء المحاصرة عشوائياً، في حين اختارت الولايات المتحدة الحد من انخراطها في الأزمة السورية لأنها لا ترغب بالتورط في مغامرة عسكرية أخرى في الشرق الأوسط تقتضي نشر قوات برية، كما أنها باتت مقتنعة أن «المعارضة المعتدلة» غير قادرة على التوحد.

كما أظهرت معركة حلب كذلك أن السياسة التركية ينقصها الكثير من عناصر الثبات، إذ لم يكن يحركها طوال المعركة سوى هاجس منع أكراد سوريا من التمدد وإنشاء منطقة حكم ذاتي، وقد دفعها ذلك للتخلي عن الفصائل السنية في حلب، وخصوصاً تلك المنضوية تحت مسمى «الجيش الحر»، ولم تحاول إنشاء ممر آمن لنقل المساعدات والأسلحة للمعارضة.

وعلى الصعيد نفسه؛ فإن سقوط المدينة يمثل إخفاقاً مؤلماً للمعارضة السياسية التي فشلت في تولي القيادة ولم تنجح جهودها في جمع شمل الفصائل، كما أنها لم تتمكن من حشد المواقف الدولية لإنقاذ الشعب السوري، وكما هو متوقع؛ فقد أسهم سقوط المدينة في مفاقمة الخلاف داخل صفوف المعارضة التي فشلت في تشكيل قيادة مشتركة.

والسؤال الذي يبرز ههنا: ما هي الأهداف التي وضعتها المعارضة السياسية والفصائل المسلحة؟ وهل كانت تسعى لتكرار النموذج الأفغاني الذي يقوم على مبدأ اللامركزية في شن العمليات القتالية من جبهات متعددة لمنع النظام من تحقيق الاستقرار؟

هنالك علامات على الأرض تدل على أن المعارضة المسلحة تتجهز لمرحلة جديدة من عمر هذه الثورة الطويل، إذ

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

إن نظام الأسد لا يعتبر نصره في حلب نهاية المطاف في صراعه الوجودي معها، وقد أكد بشار الأسد في مقابلة أجرتها معه صحيفة الوطن الموالية أن النصر في حلب ينزع من المسلحين ومن داعميهم بطاقة هامة، إلا أن ذلك لا يمثل نهاية الحرب على «الإرهاب»، ولا شك في أن استعادة المدينة يعزز سيطرة الأسد على العمود الفقري لسوريا الذي يمتد من حلب مروراً بحماة وحمص، ويتضمن الساحل الذي يعتبر معقل الطائفة العلوية.

وفي مقابل تكتيكات المعارضة الإستراتيجية؛ استخدمت روسيا منذ تدخلها في سبتمبر 2015 القوة المفرطة المتسمة بالوحشية، بهدف وضع مجموعة من الحقائق على الأرض قبل الجلوس على مائدة المفاوضات، إذ إنها ترغب في الجلوس في موقع القوة، ولكي تزيد من ضغطها على المعارضة عمدت روسيا إلى تحييد قرار الأمم المتحدة المتعلق بوقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية، ومزجت بين تكثيف القصف وعقد محادثات سرية مع ممثلي المعارضة في إسطنبول بهدف فرض شروطها التي تتضمن: فك الارتباط بجبهة فتح الشام مقابل فتح ممر آمن لهم إلى محافظة إدلب التي قد يكون مصيرها شبيهاً بمصير حلب.

ومن خلال تواصلها مع المعارضة؛ تعمل روسيا للإعداد للمرحلة المقبلة من خلال إتاحة مجال العمل للمجتمعات المحلية في المناطق غير التابعة للنظام، وتسعى في الوقت نفسه للتوصل إلى تفاهمات مع المعارضة في الجنوب على مبدأ عدم التعرض لهم مقابل إلقائهم السلاح.

جدير بالملاحظة أن بوتين قد بذل جهده لإنهاء حملة حلب قبل دخول ترامب البيت الأبيض، وليثبت تماسك حكم الأسد في هذه المنطقة الهامة، ولكي يثبت أن الولايات المتحدة قد فقدت القدرة على المبادرة، وليضعها بين خياري الاستمرار في السياسة الأمريكية الفاشلة أو التحالف مع روسيا على مبدأ محاربة تنظيم «داعش»، ويبدو أن ترامب يميل لهذا التوجه، خصوصاً أنه ألمح إلى أنه سيسلم « الملف السوري» لبوتين.

ومن خلال حسم معركة حلب؛ يرغب بوتين في تعزيز النزعات الغربية للتعاون مع نظام بشار الأسد في محاربة جماعات السلفية الجهادية، وذلك بالتزامن مع جهود يمكن أن تبذلها روسيا لاستيعاب المعارضة السياسية والعسكرية التي توافق على التعامل معها، والعمل على دمج الجيش الحر في صفوف جيش النظام.

أما فيما يتعلق بتقديم الدعم العسكري؛ فإنه من المتعين على ترامب أن يحدد إذا ما كان سيتوقف عن تقديم الدعم لثمانين فصيلاً دربتها الاستخبارات المركزية الأمريكية (والتي يقدر تعدادها بنحو خمسين ألف مقاتل)، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة منها رغم ما تلقته من دعم وتسليح، ولا شك في أن قرار ترامب إيقاف الدعم أو تخفيضه سيكون له تأثير كبير على تطور الصراع، مع الأخذ في الاعتبار أن تركيا والسعودية ستستمران في تقديم الدعم للمعارضة التي يمكن أن تصبح أكثر عداوة وتطرفاً تجاه واشنطن.

وعلى الصعيد نفسه فإنه يتعين على إدارة ترامب التوصل إلى لغة مشتركة فيما يتعلق بالسياق التركي-الكردي، واتخاذ قرار بشأن السماح للأكراد بإنشاء منطقة أمنة على طول الحدود السورية التركية غرب الفرات.

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

وفيما يتعلق بشمال شرقي سوريا؛ فإنه من المؤكد أن قادة الجيش الأمريكي سيوصون بالاستمرار في قتال تنظيم الدولة، وفي مساعدة الأكراد للسيطرة على الشريط الحدودي حول الحسكة حيث تحتفظ القيادة المشتركة للقوات الأمريكية بقوات وقواعد جوية ضرورية لمحاربة التنظيم الذي أظهر بأسه حينما استغل انشغال الروس بمعركة حلب ليجتاح مدينة تدمر التاريخية.

ورأت الدراسة أن الاختبار الأول للرئيس المنتخب ترامب سيكون في إدارة معركة الرقة التي تعتبر معقل وعاصمة تنظيم الدولة في سوريا، إذ سيتعين عليه اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بدفع القوات الكردية وقوات سوريا الديمقراطية للسيطرة على الرقة قبل أن تقوم بذلك قوات الأسد، ولا شك في أن السماح لقوات الأسد بالسيطرة على المدينة سيصور الأسد على أنه «محرر سوريا» من سيطرة تنظيم الدولة، والضامن الرئيسي ضد «إرهاب» السلفية الجهادية، ولا بد من الاعتراف أن توجهات ترامب بهذا الصدد لا تزال غير واضحة حتى الآن.

أما بالنسبة لإسرائيل فمن المرجح أن تتحرك قوات الأسد بعد سقوط حلب -بمساعدة حلفائه- لتكرار نجاحها في الجنوب ومحاولة السيطرة على مناطق سيطرة المعارضة، مما سينتج عنه اندلاع القتال على مقربة من مرتفعات الجولان بمشاركة القوات الإيرانية وقوات «حزب الله»، وسيزيد ذلك من مخاطر تمدد الصراع داخل مناطق سيطرة القوات الإسرائيلية وإسرائيل.

وستنظر تل أبيب للأحداث في سوريا من منظورها الخاص، والمتمثل في خوفها من خطر التمدد الإيراني إلى المناطق المتاخمة لحدودها، إذ إن انتصار الأسد في الجنوب السوري سيمكن إيران من إرسال قواتها ووكلائها الشيعة لتعزيز قواتها في تلك المناطق، والعمل على تقوية الجسر الإيراني من طهران إلى بيروت.

وأوصت الدراسة حكومة تل أبيب بإعادة النظر في سياسة عدم التدخل المباشر في الصراع، وعلى رسم خطوط حمراء واضحة -كما فعلت في الماضي- بهدف تمكينها من التحكم بخيوط اللعبة في محيط مضطرب، وذلك بالتزامن مع الاستمرار في تقديم الدعم الإنساني للسكان المحليين الذين يعيشون في الطرف الأخر من الحدود السورية-الإسرائيلية مقابل ضمان عدم تعرض «الإرهابيين» لإسرائيل، وفي مواجهة غياب الحل الشامل للصراع في سوريا؛ يتعين على تل أبيب الإسهام في بناء دعم شعبي، على شاكلة روسيا التي تواصلت مع القادة المحليين، ولذلك فإنه لا بد لحكومة تل أبيب من فتح قنوات التواصل على الحدود الجنوبية السورية وخصوصا بمحاذاة مرتفعات الجولان، وأن تقدم الدعم للمناطق المستقرة على اعتبار أن ما سيحدث في إطار الوضع السوري العام لازال مجهولاً.

www.strategy-watch.com © حقوق النشر محفوظة